



كلمة رئيسة الجمعية اللبنانية لتكنولوجيا المعلومات- د. منى الاشقر جبور

القيت في المؤتمر الدولي: "حماية البيانات ذات الطابع الشخصي: نحو انشاء هيئة وطنية للمعلوماتية والحريات"- 21 نيسان- بيت المحامي بيروت

بياناتنا عدونا

ذلك، اننا نعيش اليوم، في عالم تتسابق فيه الدول، كذلك المؤسسات، من عامة وخاصة، على اجراء مسح معلوماتي للمواطنين، يتناول اسماءهم، ارقام هواتفهم، ارقام سياراتهم، عناوينهم، نقاط تنقلهم، ارقام الاجهزة التي يستخدمونها، واستثمار ذلك، احيانا كثيرة ، ضد ارادتهم، وخلافا لرغبتهم ، من دون علمهم، وفي غير صالحهم، وهنا تكمن الخطورة، وموطن الداء.

هذا بالطبع، بعض المسألة، فالمجمعون ومتصيبدو البيانات ذات الشخصي، والمعلومات ليسوا سواسية، وقدراتهم متفاوتة، واساليبهم مختلفة، واهدافهم متباينة.

لقد دلت التجارب، كما بينت الوقائع، انه وبموازاة نهم البعض الى استباحة المجال الخاص للمواطن، يحرص البعض الآخر، على وضع قواعد، واستنباط معايير، توفق ما امكن، بين الحاجة الى جمع وتخزين ومعالجة البيانات ذات الطابع الشخصي، واستثمارها من جهة، وضرورة احترام الحق في الحياة الخاصة، والحفاظ على الحريات، من جهة ثانية، وهنا، مناط العدل، والاساس الذي تبنى عليه الثقة تقنيات المعلومات والاتصالات، ومرتكز الصالح العام والخاص، في آن.

ان معادلة التوفيق هذه، كانت ولا تزال محط اهتمام، عالمي اقليمي ومحلي، لاسيما في الدول التي تعتمد انظمة ديمقراطية، تقوّم على احترام الحقوق الاساسية للانسان، وفي مقدمها الحق في التعبير والحق في الوصول الى المعلومات، كما تحترم اصول المساءلة والمحاسبة والشفافية.

وإذا كانت قضية سنودين هي التي فجرت المسألة، وخرجت الى العلن، على المستوى الدبلوماسي والسياسي، واستدعت تحولا في ادارة الانترنت، بعد القمة العالمية التي دعت اليها رئيسة البرازيل، لمناقشة مستقبل ادارة الانترنت، حيث جرى التشديد فيها بشكل أساسي، على حقوق الدول المختلفة في سياسة ادارة الانترنت، وحماية الحقوق، لاسيما الحق في الخصوصية، وحماية البيانات الشخصية، فان أخبار انتهاك الحق في الخصوصية والحريات المدنية، وحرية التعبير على الانترنت، احتلت الصفحات الاولى، في وسائل الاعلام.

فمن ويكيليكس ، الى تامبورا في بريطانيا، الى سنودين وبريسم في الولايات المتحدة الاميركية، الى برامج الاستخبارات في كندا ، الى تشديد الرقابة على الانترنت في فنزويلا ، وسورم 2 وسورم 3 والسجل الواحد في روسيا ، الى اتخاذ اجراءات تضمن تحديد هوية الاشخاص ، وحجب مواقع التواصل الاجتماعي، والجدار



كلمة رئيسة الجمعية اللبنانية لتكنولوجيا المعلومات- د. منى الاشقر جبور

القيت في المؤتمر الدولي: "حماية البيانات ذات الطابع الشخصي: نحو انشاء هيئة وطنية للمعلوماتية والحريات"- 21 نيسان- بيت المحامي بيروت

العظيم في الصين ، وتوقيفات المدونين، وسجنهم، في العديد من الدول العربية والغربية، أدلة دامغة على اهمية البيانات الشخصية، وضرورة حمايتها، لمنع استغلالها في الاساءة الى حقوق الافراد، وفي الوصول الى مستخدمي وسائل الاتصالات، دون وجه حق .

لقد استحوذت هذه المسألة، على كبير اهتمامنا، في الجمعية اللبنانية لتكنولوجيا المعلومات، ودفعتنا للتعاون مع الدول والحكومات والمنظمات، من دولية واقليمية، وكذلك مه هيئات المجتمع المدني.

ولا بد من التنويه، في هذا السياق، باهمية التجربة الفرانكوفونية، ليس فقط عبر تامين الاطر القانونية والتنظيمية، بل أيضا من خلال ايجاد البنية الادارية المناسبة، التي تضمن تنفيذا فاعلا للنصوص القانونية، وحماية للامن القانوني والتكنولوجي والاقتصادي.

واننا على ثقة، بان الوعي بأهمية المسألة التي نعالجها اليوم، والقدرة على سبر اغوارها، واستكشاف ابعادها، في خطوة اولى، والتصميم على التصدي لها، بعمل ممنهج ومبرمج، في خطوة تالية، لكفيلة بايصالنا الى النهايات المرجوة، وتحقيق الاهداف المنشودة.